يوئيل غوجانسكي (*)

أهي نهاية الحقبة الأميركية في الشرق الأوسط؟

كائنًا باسيفيكيًّا من المحيط الهادئ، ستلعب الولايات المتحدة دورًا أكبر وبعيد المدى في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها.

(الرئيس أوباما، البرلمان الأسترالي، تشرين الثاني ٢٠١١)

مقدّمة

أعلنت الإدارة الأميركية في السنوات الأخيرة عزمَها على تبنّي سياسة «إعادة التوازن» (Pivoting/Rebalancing) في التوجّه نحو آسيا، وفي السنوات الأخيرة عبّرت عن عزمها هذا في سلسلة من المبادرات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية. منذ ذلك الحين أكّد الرئيس باراك أوباما، ومثله أيضًا كبار موظفي الإدارة الأميركية، أن الولايات المتحدة تعتزم لعبَ دور قياديّ في آسيا في السنوات القريبة التالية.

ولا تخلو من الصحّة هذه التصريحات حول نقل مركز الثقل في استراتيجية الولايات المتحدة إلى شرق آسيا، فالأساس المنطقي من ورائها يردُ حتى في الاستراتيجيّة الأمنيّة التفصيلية للولايات المتحدة منذ كانون الثاني ٢٠١٢؛ ولا جديد في رزمة المبادرات والبيانات التي أدلت بها الإدارة الأميركية بشأن تحويل الموارد إلى الشرق على حساب مناطق أخرى، ومع ذلك هي توجّهات تستدعي دراسة تأثيرها على الشرق الأوسط – المنطقة التي تتعرّض مكانة الولايات المتحدة فيها إلى الاختبار.

تواصُلُ تقدّم إيران نحو امتلاك السلاح النوويّ، وتآكلُ التأثير الأميركي في العراق، وصعوبةُ التأثير على الأحداث في سورية، وتشكيكُ الأنظمة الملَكيّة العربية في مصداقية الولايات المتحدة، وعلامةُ الاستفهام التي تحوم فوق مستقبل علاقات الولايات المتحدة مع مصر، وحتى بُرودُ علاقاتها مع إسرائيل، كلُّها في

(*) باحث في معهد «أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. المصدر: المجلة الفصلية «المستجد الاستراتيجيّ»، مجلد ١٥، عدد ٤، كانون الثاني ٢٠١٣

بدأت الولايات المتحدة في تحويل القوّات، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات القديمة وبناء الشراكات الجديدة من أجل طمأنة حلفائها وأصدقائها بأنها لن تتخلّى عنهم في مواجهة تنامي قوة الصين. هذا، في حين أنها تعمل على منع انجرار حلفائها وأصدقائها إلى مواجهة عسكرية غير مُجدية لهم مع الصين – شريكتهم الاقتصادية المركزية. وبقدْر ما تسمح التقديرات باستنتاجه، يمكن القول إن هناك مع ذلك عددا من الشروط التي قد تزيد من توتّر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

نظر بعض المراقبين مؤشّرات إلى مصاعب متزايدة تواجهها الولايات المتحدة في مجال تحقيق أهداف السياسة الأميركية في المنطقة، بل يميل مراقبون آخرون إلى اعتبارها إشارات تدلّ على قوّة عظمى في طوْر التراجع.[١]

الادّعاء الرئيس في هذا المقال هو أنّ الحاجة إلى تخصيص الموارد والإصغاء إلى ما يجري في مناطق أخرى، في ظلّ محدوديّات اقتصادية داخلية وصعوبات تطبيق السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، لا تشير بالضرورة إلى «تخلّي» الولايات المتحدة عن هذه المنطقة؛ بل على العكس من ذلك، في ضوء عدد من الشروط الأساسية المعطاة والمصالح الأميركية المركزية والحيوية، والتي يؤثر كلّ منها في اعتبارات الولايات المتحدة ويتطلّب كلّ منها متابعة متواصلة واستعدادًا للتدخل وقت الحاجة، فالمتوقّع هو أن تواصل الولايات المتحدة لعبَ دورٍ رئيس في حفظ أمْن منطقة الشرق الأوسط.

الالتفات شرقاً

قُبَيل زيارة رئيس الولايات المتحدة إلى أستراليا في تشرن الثاني ٢٠١١، أعلن المتحدثون باسم الإدارة الأميركية توجيهَ «مِقوَد» الاستراتيجية الأميركية من محاوره السابقة إلى اتجاه ما أسمَوه «تحّديات القرن الـ٢١» في آسيا والمحيط الهادئ. وكان الأبرز في هذا الشأن تصريح وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا الذي أكّد أنه مع حلول نهاية العقد الحاليّ سيتمّ موضعة الجزء الأكبر من القوة البحرية الأميركية في المحيط الهادئ بهدف موازنة قوة الصين المتنامية.[٢] كذلك وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون تحدّثت عن احتياج الولايات المتحدة إلى توظيف مُدخَلات – اقتصادية، دبلوماسية، استراتيجية وغيرها – في جنوب شرق آسيا، وأكّدت أن العقد المقبل سيكون «العقد الآسيوي».[٣]

بدأت الولايات المتحدة في تحويل القوّات، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات القديمة وبناء الشراكات الجديدة من أجل طمأنة حلفائها وأصدقائها بأنها لن تتخلّى عنهم في مواجهة تنامي قوة الصين.[٤] هذا، في حين أنها تعمل على منع انجرار حلفائها وأصدقائها إلى مواجهة عسكرية غير مُجدية لهم مع الصين – شريكتهم الاقتصادية المركزية. وبقدْر ما تسمح التقديرات باستنتاجه، يمكن القول إن هناك مع ذلك عددا من الشروط التي قد تزيد من توتّر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، على رأسها سياسات الصين في المناطق المتاخمة لحدودها (كما ظهر، على سبيل المثال، في النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي)، ولكن أيضا في المناطق الأبعد.[٥]

القلق من انخفاض راهنيّة منطقة الشرق الأوسط للأمن القومي الأميركي مصدره ارتفاع الإنتاج المحلّي للطاقة في الولايات المتحدة وكندا، واحتمال أن تتمكّن واشنطن من الاستقلال النفطيّ و «تنفطم» من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط؛[٦] ومصدره الآخر هو ما يبدو كانخفاض في مدى التهديد من طرف القاعدة؛[٧] ولكن مصدره الأهمّ هو في الادّعاء بأن الأفضل توجيه الاهتمام والموارد الأميركية نحو التحدّي الأكثر بروزًا، في آسيا.[٨]

لطالما كان الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادئ مناطق فيها للولايات المتحدة مصالح متميّزة. الخطوات الأميركية الحالية، التصريحية منها والعملية، التي تدخل في نطاق «الالتفات شرقًا» هي ردّ فعل على تعاظم قوّة الصين وعلى

التهديد الذي تشكّله على جاراتها والناجم عن تلك القوة المتعاظمة، ومن السياسة الحازمة، لئلاّ نقول العدوانية، التي تبديها الصين في السنوات الأخيرة.[٩] تريد الولايات المتحدة، من جانبها أن تُظهر بشكل ملموس أنها لن تتخلى عن مكانتها كدولة عظمى ولا عن المصالح الاقتصادية في المنطقة التي تشير إليها تقليديًا بصفتها «الفناء الأمامي»، وأنها لن تسمح للصين أن تحوّل تلك المنطقة إلى منطقة نفوذ حصريّ لها. يمكن القول إنّ الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في تطبيق سياساتها الخاصة بالشرق الأوسط تُساهم في رغبتها توظيف مُدخَلات في مناطق أخرى.

كانت الزيارة الأولى للرئيس أوباما (ومعه جميع كبار الإدارة الأميركية) بعد إعادة انتخابه لولاية ثانية، في جنوب شرق آسيا.[١٠] وذلك، لصبّ المضمون في السياسة المعلنة– سياسة «الالتفات إلى الشرق»، ولرفع إشارة مفادها أن العلاقات الاقتصادية والأمنيّة في تلك المنطقة هي مسألة حاسمة لمستقبل الولايات المتحدة.

ومن الممكن أن يكون الغرض من هذه الزيارة رفع إشارة أخرى مفادها أن اهتمام الإدارة الأميركية ومعظم انشغالها سيتمّ توجيهه في السنوات الأربع القادمة نحو هذه المنطقة. ومن الممكن أيضًا أن الرئيس يرى فرصة لترك بصمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديدًا وبذلك يضع إرثه القادم، خاصّة بالنظر إلى صعوبة القيام بذلك في مناطق أخرى. ولكن، وكما أظهرت هذه الزيارة أيضًا، الاعتبارات طويلة الأجل كثيراً ما يجري إقصاؤها في حال انفجار الأزمات قصيرة الأجل في مناطق أخرى، كالشرق الأوسط مثلاً – ممّا يقوّي حجّة أنه على الأقل في المدى القصير، لن يقلّ اهتمام الولايات المتحدة وضلوعها في قضايا الشرق الأوسط.

بين إيران و «الربيع العربي»

سيشكّل توجيه النظر بعيدًا عن الشرق الأوسط انحرافاً بارزًا عن السياسة الأميركية المتّبعة طيلة سنين. ويمكن القول إن هذا التغيير بدأ في الواقع منذ ولاية إدارة أوباما الأولى وأنه ينعكس في خفض الجهود المخصّصة لدفع عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني؛ وفي التصعّب في إعاقة طريق إيران نحو القوّة النووية العسكرية؛ وفي العراق الذي يتأسّس أكثر وأكثر خارج نطاق التأثير الأميركي؛ وينعكس حتى في البحث عن مخرج سريع من أفغانستان، على الرغم من أن قوات الأمن المحلية ما زالت لا تقف ثابتة على قدميها.[١١] كما اكتفت إدارة أوباما

اوباما في البرلمان الاسترالي.

«بالدفع من الخلف» في ليبيا، وفي سورية تردّدت حتى الآن في الدفع الفعّال في اتجاه تنحية بشار الأسد، وهو الأمر الذي ربّما قد أطال أمد الحرب الأهلية هناك. نتيجة هذه التحركات والتطوّرات هي أنّ حلفاءَ الولايات المتحدة وأعداءَها على حدّ سواء كأنّما يستعدّون لشرق أوسط ما بعد– أميركي، ومنهم من بدأ التصرّف فعليًا على هذا الأساس.

وضع الرئيس أوباما مع تولّيه منصبه هدفين أساسيين نُصبَ عينيه: جَعْل الولايات المتحدة أكثر شعبية في الشرق الأوسط وسحْب قواتها العسكرية من المنطقة – العراق أولاً ثم أفغانستان. وقد وعد أوباما العالم الإسلامي في أوّل ولايته الأولى «بداية جديدة» ولكن مع بداية ولايته الثانية بقي العالم العربي (وكذلك العالم الإسلامي ككلّ) مشبّعًا بالمشاعر المناهضة للولايات المتحدة. ومنذ البداية قوبلت سياسة «تصفير المشاكل» التي انتهجتها إدارة أوباما تجاه العالم الإسلامي بالتشكيك، لأنها لم تشمل أهدافًا محدّدة وواضحة، وأيضا لأن التوقعات كانت عالية ومن الصعب الاستجابة لها بالكامل.

لم يكن هناك جديد كثير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما، سوى ما بدا في البداية كأنه تصلّب تجاه حكومة إسرائيل وخاصّة في مسألة المستوطنات، ومحاولة بلاغيّة في جوهرها لمصالحة العالم الإسلامي. وإن وُجد تجديد فقد كان متركزًا في محاولة الاتصال مع اللاعبين «المارقين» مثل إيران وسورية، وتعزيز العمل بوسائل متعدّدة المسارات. وقد رفض العالم السنّي طلب أوباما تقديم لفتات تجاه اسرائيل

وضع الرئيس أوباما مع تولّيه منصبه هدفين أساسيين نُصبَ عينيه: جَعْل الولايات المتحدة أكثر شعبية في الشرق الأوسط وسحْب قواتها العسكرية من المنطقة - العراق أولاً ثم أفغانستان. وقد وعد أوباما العالم الإسلامي في أوّل ولايته الأولى «بداية جديدة» ولكن مع بداية ولايته الثانية بقي العالم العربي (وكذلك العالم الإسلامي ككلّ) مشبّعًا بالمشاعر المناهضة للولايات المتحدة. ومنذ البداية قوبلت سياسة «تصفير المشاكل» التي انتهجتها إدارة أوباما تجاه العالم الإسلامي بالتشكيك، لأنها لم تشمل أهدافًا محدّدة وواضحة، وأيضا لأن التوقعات كانت عالية ومن الصعب الاستجابة لها بالكامل.

لتحريك عملية السلام، والقادة العرب لم تبهرهم اللفتات البلاغية من قِبَل أوباما بل ربّما حتى نظروا إليها كتعبير عن ضعف معيّن. الناشطية السياسية والاقتصادية والأمنية للمعسكر الإسلامي المعتدل، وإن كانت محدودة، خاصة أمام التحدي الإيراني، هي مرتبطة باحتمال خطر يتهدّد مصالح جوهرية لتلك الدول أكثر من كونها استجابة لتوجّه أميركي.

لا تزال فكرة نشر الديمقراطية في المنطقة، الأقل ديمقراطية في العالم على الأرجح، ضريبة كلامية تدفعها الولايات المتحدة؛ وفي الواقع ركّزت الإدارة الأميركية في سنوات الولاية الأولى للرئيس أوباما، أولاً وقبل كلّ شيء، على إيجاد مخرج سلس للجيش الأميركي من العراق، وإلى حدّ كبير تخلّت عن التجربة الديمقراطية هناك. كذلك تدرس الولايات المتحدة تسريع الجدول الزمني للانسحاب من أفغانستان، مع محاولة تقليل الضرر اللاحق في مصالحها والنأي عن محاولات إقامة الحكم وتعزيز مؤسسات الدولة الأفغانية وهي تواجه تحدّي طالبان. حقًّا، أعادت الأحداث في العالم العربي الولايات المتحدة – وإن على المستوى التصريحيّ أساسًا – إلى التزامها (الذي أهملته في أواخر الولاية الثانية للرئيس بوش) بالسعي نحو الحرية السياسية ومزيد من حقوق الإنسان، ولكن بدا وكأن هذا الأمر يُبعدها عن حليفاتها الأخريات، لا سيّما حكام المَلَكيّات وعلى رأسها السعودية، اللواتي أخافتهنّ التغيرات العميقة في المنظومة الاجتماعية في البلاد.[١٢]

أعلن الرئيس أوباما في خطابه الثاني للعالم العربي («خطاب القاهرة»، في ٢ أيار ٢٠١١) أن تعزيز الإصلاحات في العالم العربي هو الهدف الأول لإدارته. من الممكن أن النقد الذي وُجّه إليه بسبب المعايير المزدوجة (تفعيل القوة العسكرية تحت راية الناتو ضد نظام القذافي، مقابل دعوة ضعيفة الى البحرين للحفاظ على حرية التعبير) أدّى به إلى تغيير ترتيب أولويّاته، علنا على الأقل. لم يأتِ أوباما في خطابه على ذكر بلدان رئيسة مثل المملكة العربية السعودية التي بقيت حجر الزاوية لما تبقّى من المعسكر العربي المؤيد للولايات المتحدة. لا تستطيع الولايات المتحدة أن تسمح لنفسها فقدان العربية السعودية أيضًا؛ وهذا هو –على ما يبدو– السبب في أن الإدارة الأميركية لم تُدِنْ إدانة كبيرة دخول قوات المملكة السعودية إلى البحرين في آذار ٢٠١١. [١٣]

جعلت سياسة الولايات المتحدة في مسألة «الربيع العربي» القادة العرب مشكّكين أكثر ممّا في الماضي في الدعم السياسي الأميركي الذي سيحصلون عليه فيما لو نشأ وضع داخلي يهدّد سلطتهم. سوف يصعّب هذا التشكيك عليهم في المستقبل التكيّف والتلاؤم مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وسوف يضطرّهم إلى التفكير مرّتين قبل أن يكونوا مستعدّين لخوض المخاطر لأجلها، وخاصّة في مواجهة إيران. فوْزُ باراك أوباما بالولاية الثانية أثار بالتالي ردود فعل باردة في العالم العربي، إلى جانب أمل في أنه خلال هذه الفترة سيحصل تغيير كبير في سياسته الخارجية، وعلى الأخصّ أثار توقعات بأن تتخلّى الولايات المتحدة عن موقفها السلبي وتتخذ موقفًا فعّالاً وحازمًا حيال نظام الأسد في سورية وحيال إيران. [١٤]

سرّعت موجة الثورات في العالم العربي عملية تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، لأنها أسقطت حكّامًا كانوا حلفاء الولايات المتحدة، ولكن الثورات أيضًا زعزعت علاقات الولايات المتحدة مع الأنظمة التي بقيت قائمة. علاوة على ذلك، لا يضمن صعود الأنظمة الجديدة «شهر عسل» في العلاقات مع الولايات المتحدة. هكذا، مثلاً رغم اصطفاف الرئيس أوباما من وراء الجماهير التي خرجت للتظاهر في مصر ضد الرئيس مبارك (بعد أن امتنع

السياسة الأميركية المرتبكة تجاه الربيع العربي: تداعيات مستمرة.

عن دعم متظاهري إيران سنتين قبل ذلك)، فإن علاقة الولايات المتحدة مع الرئيس الجديد، مُرسي، ليست جيدة على نحوٍ خاصّ. وعلى الرغم من ترحيب الولايات المتحدة بالانتخابات الديمقراطية الأخيرة في مصر، فقد جلبت هذه الانتخابات إلى السلطة حركة ورئيسًا ليس واضحًا مدى التزامهم بقيم الديمقراطية. الولايات المتحدة التي يبقى الدعم رافعتُها الرئيسية للتأثير في مصر (الذي يبلغ ١,٧ مليارد دولار في السنة بين دعم مدنيّ وعسكريّ) لا ترى في مصر عدوًّا لها ولكن أيضًا لا تعتبرها حليفًا، كما قال الرئيس أوباما.[١٥]

لا شك أنّ أعداء الولايات المتحدة وأصدقاءها في الشرق الأوسط سوف يفسّرون تغيير المركز الاستراتيجي الأميركي باتجاه الشرق كانسحاب إضافيّ من مراكز نفوذها في الشرق الأوسط، وتحديدًا كإضعاف للخيار العسكري الأميركي ضدّ إيران، وكتعبير عن عدم دعمها للأنظمة الموالية للغرب التي بقيت قائمة. تدرك الولايات المتحدة وجود هذه المشاعر، ولذلك تبادر إلى خطوات تصريحية وعملية معًا من شأنها تهدئة مخاوف حليفاتها. ولأجل ذلك ومن بين خطوات عديدة، هي تعزّز وجودها العسكريّ في الخليج، وتوقع صفقات ضخمة مع دول الخليج العربية، وتبعث موفدين رفيعي المستوى إلى المنطقة، وتهتمّ بإبراز علنيّ لهذه الخطوات وغيرها.

المكانة المركزية للشرق الأوسط

تعكس رغبة الولايات المتحدة في التخلّي عن جزء من التزاماتها العالمية نزعة انعزالية يمكن تعقّب جذورها في التاريخ الأميركي. في السنوات الأخيرة تصاعدت في الولايات المتحدة أصوات تدّعي أن عليها تركيز جهودها في معالجة أمراضها الداخلية ولو كان ذلك على حساب مصالحها العالمية، كما عليها تقاسم العبء الأمنيّ مع حليفاتها وأن تشارك فقط في الحروب المفروضة بلا خيار.[١٦] رغم ذلك، وحتى لو اقترن الأمر بخفض مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فهي لن تتخلّى عن المنطقة؛ وأكثر من ذلك، فالولايات المتحدة ليس فقط لم تتوقف عن الانشغال بقضايا الشرق الاوسط، بل إن معظم وقت المسؤولين عن تشكيل وصياغة السياسة الخارجية الأميركية – التي تبدو أحيانًا رَديئة ومتخبطة ومتناقضة – مخصّص لمنطقة الشرق الاوسط، وإن بدا أحيانًا أن الوقت الذي تخصّصه أميركا لمشكلات المنطقة

جعلت سياسة الولايات المتحدة في مسألة «الربيع العربي» القادة العرب مشكّكين أكثر ممّا في الماضي في الدعم السياسي الأميركي الذي سيحصلون عليه فيما لو نشأ وضع داخلي يهدّد سلطتهم. سوف يصعّب هذا التشكيك عليهم في المستقبل التكيّف والتلاؤم مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وسوف يضطرّهم إلى التفكير مرّتين قبل أن يكونوا مستعدّين لخوض المخاطر لأجلها، وخاصّة في مواجهة إيران.

يتناسب عكسيًا مع مدى النفوذ والتأثير الذي تحوزه الولايات المتحدة في المنطقة.[١٨]

بين التركيز أكثر من ذي قبل على منطقة المحيط الهادئ و«فك الارتباط» مع الشرق الأوسط ما زالت مسافة طويلة. ليست المسألة «لعبة المحصّلة صفر»؛ إذ يمكن للولايات المتحدة أن تنشغل في هاتين المنطقتين المركزيّتين في الوقت نفسه. فوق ذلك، بقيت للولايات المتحدة مصالح مركزية عديدة في أنحاء الشرق الأوسط، وكلّ منها له تأثيره على الاعتبارات الأميركية، وكلّ منها يتطلّب متابعة دائمة واستعدادًا أميركيا للتدخل وقت الحاجة. في ما يلي تفصيل تلك المصالح:

سوق الطاقة

خريطة الطاقة العالمية آخذة في التغيّر، ويرجع ذلك أساسًا إلى ازدهار إنتاج الغاز في الولايات المتحدة باستخدام التكنولوجيات المتقدمة. من شأن هذا التغيير أن يؤدي إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وبالتالي إلى تقليل اعتمادها على الدول المنتجة للنفط، وبالذات لأنها لم تعد تعتمد على واردات الغاز الطبيعي والفحم. وقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪ في السنوات الأربع الماضية. وعلاوة على ذلك، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أن الولايات المتحدة سوف تتجاوز روسيا والمملكة العربية السعودية، وسوف تصبح أكبر منتج للنفط في العالم. [١٩]

ومع ذلك، فإنّ فكرة أن تصبح الولايات المتحدة مستقلة تمامًا فتستغني عن اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن التحقق. صحيح أن الولايات المتحدة حاليًا تنتج بنفسها ٦٠٪ ممّا تستهلكه من النفط، وأنه من المتوقع أن توفّر بنفسها مع نهاية العقد القادم كلّ ما تحتاجه من الطاقة، ولكنها حتى حينذاك ستبقى معتمدة على الاقتصاد العالمي، لأن الولايات المتحدة ستتأثر إذا تأزّم الاقتصاد العالمي نتيجة عدم تدفق مصادر نفط الشرق الأوسط لتلبية احتياجات دول مثل جنوب كوريا واليابان والهند والصين. وللتوضيح، في الخليج الفارسي وحده توجد ٥٤,٤٪ من مجمل احتياطي النفط العالمي المكتشف، و٤٠,٥٪ من مجمل احتياطي الغاز العالمي المكتشف.[٢٠] هذا يعني أنه حتى إذا استقلت الولايات المتحدة عن الخليج في استهلاكها الذاتي للطاقة، فستبقى معنيّة باستقرار سوق الطاقة العالمي ومحتاجة إلى حفظ حرية الوصول إلى نفط الخليج الفارسي.

وقد تجلّت أهمية موقف الولايات المتحدة وقوتها في هذا الشأن، عندما أعلنت في بداية ٢٠١٢ أن إعاقة حرية الملاحة في مضيق هرمز من ناحيتها «خط أحمر»، وذلك خلافًا لموقفها بشأن النووي الإيراني.[٢١] هنالك أيضًا علاقات خاصة تربط الولايات المتحدة بدول الخليج وتاريخ من النشاط في هذه المنطقة، متأثر من عوامل أخرى تتطلّب حضورًا أميركيا في المنطقة، غير الاحتياج إلى الطاقة والتدخل في اقتصاد الخليج.

الانتشار النوويّ

عندما بدأ الرئيس أوباما ولايته، كان أحد الأهداف المركزية التي وضعها نُصبَ عينيه تعزيز فكرة نزع السلاح العالمي.[٢٢] ولكنه في الممارسة بدا أنه يبتعد عن هذا الهدف: إيران تريد التحوّل إلى قوة عظمى نووية وباكستان هي قوة عظمى نووية غير مستقرة ويمكنها نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى

ومع ذلك، فإنّ فكرة أن تصبح الولايات المتحدة مستقلة تمامًا فتستغني عن اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن التحقق. صحيح أن الولايات المتحدة حاليًا تنتج بنفسها ٦٠٪ ممّا تستهلكه من النفط، وأنه من المتوقع أن توفّر بنفسها مع نهاية العقد القادم كلّ ما تحتاجه من الطاقة، ولكنها حتى حينذاك ستبقى معتمدة على الاقتصاد العالمي، لأن الولايات المتحدة ستتأثر إذا تأزّم الاقتصاد العالمي نتيجة عدم تدفق مصادر نفط الشرق الأوسط لتلبية احتياجات دول مثل جنوب كوريا واليابان والهند والصن.

في المنطقة أو حتى فقدان سيطرتها على ترسانتها النووية. إضافة إلى ذلك، فالسلاح النووي في إيران قد يؤدّي إلى توسيع الانتشار النووي في المنطقة عندما تبدأ دول أخرى العمل في مسار نووي عسكريّ. كانت الولايات المتحدة الأميركية وما زالت القوى العظمى الخارجية الأبرز في المنطقة، والوحيدة القادرة على تأمين السلاح النووي الباكستاني وعلى موازنة قوة إيران ومحاولة منع توسّع الانتشار النووي. من هنا، تبقى علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط الكبير حيوية في سياق منع الانتشار النووي.

عملية السّلام

في ولايته الاولى وبعد مرور ٤٨ ساعة فقط على أدائه قسم الرئاسة، عيّن الرئيس أوباما جورج ميتشل مبعوثه إلى الشرق الأوسط، وذلك ليؤكد التزام الإدارة الأميركية الجديدة بعملية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد عرّف أوباما المسألة من أولويات الأمن القومي للولايات المتحدة.[٢٣] ومع ذلك لم تثمر الجهود التي وظّفتها الولايات المتحدة في عملية السلام في السنوات الأربع الماضية، ويعود جزء من أسباب هذا الإخفاق إلى إدارتها هي للعملية. ومن الممكن أن يتجدّد اهتمام الولايات المتحدة بعملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني في فترة ولاية الرئيس أوباما الثانية، بعد أن يتحرّر من الاعتبارات الانتخابية، وعندها قد تصبح مكابس الضغط الأميركية على إسرائيل أثقل وأكثر فاعلية. في الولايات المتحدة ما زال ساريًا الادّعاء بأن التقدّم نحو تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين سوف يسهّل تطبيق سياسات الولايات المتحدة في العالم وخاصة تجاه إيران.

إسرائيل

جرى في التقليد السياسي تعريف علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل بمصطلحات الواجب الأخلاقي، القيم الثقافية والسياسية المشتركة، والمصالح الاستراتيجية المشتركة. ومع ذلك، هنالك توجّه ذو تأثير سلبيّ على العلاقات يضرّ بصورة إسرائيل كدولة قويّة. توقف كثيرون في الولايات المتحدة عن النظر إلى إسرائيل كـ «ثروة»، بل إن نقّادًا عديدين ينظرون إليها في السنوات الأخيرة كـ «عبء» على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، بقيت إسرائيل شريكة مهمّة للولايات المتحدة في مواجهة تهديدات الإرهاب العسكرية المتنامية؛ فجيوش الدولتين يتبادلان المعلومات الاستخبارية ونظريات مكافحة الإرهاب؛ كذلك تبقى إسرائيل حليفًا مخلصًا وثابتًا له إسهامه في الصناعة والأمن الأميركيين عبر جهود التطوير المشتركة.

تهديد الإرهاب

تعتبر الولايات المتحدة خطر الإرهاب اليوم أقل مما كان عليه قبل ١١ عاما. ومع ذلك، فإنّ انسحابًا أميركيا من الشرق الأوسط لن يضع حدًّا للإرهاب الجهاديّ المعادي لأميركا؛ بل على عكس ذلك يبدو أن هناك قوى إسلامية راديكاليّة قد طلبت لنفسها تعبئة «الفراغ» الذي نشأ عن سقوط الأنظمة العربية القديمة.

وتعتبر الولايات المتحدة فرع تنظيم القاعدة في اليمن الأخطرَ من بين فروع التنظيم.[٢٤] إضافة إلى ذلك، يوضح الهجوم على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي ليبيا – وقتل جرّاءه سفير الولايات المتحدة هناك – كيف كثّفت الفترة الانتقالية في مابعد الثورة إلى حدّ كبير التهديد من جهة القاعدة، بما في ذلك في المغرب، إضافة إلى تعاظم قوة فروعه في العراق وسورية.

مبيعات الأسلحة

تواصل الولايات المتحدة محاولة تعزيز حليفاتها في المنطقة. والتعبير الأبرز لهذه السياسة هو إتاحة الوصول إلى منظومات تسليح أميركية متقدمة أعدّت لتوفر للحليفات إمكانية مواجهة التهديد الإيراني.

بيع منظومات السلاح ووسائل الحرب المنتَجة في الولايات المتحدة هو وسيلة لتعزيز تأثيرها ويشكل اعتباراً أساسيًا لديها، خاصة على ضوء إشكاليات الوضع الاقتصادي الأميركي. وقد بلغ نطاق مبيعات السلاح الأميركي في السنوات الأخيرة حدودًا غير مسبوقة، وكلّها موجّهة إلى دول الخليج. فمثلاً في السنوات ٢٠٠٨–٢٠١١ وصل مبلغ الصفقات الأميركية مع السعودية واتحاد الإمارات إلى ٧٠ مليارد دولار.[٢٥] وتخطط الولايات المتحدة حتى لتوفير طائرات حربية متقدمة كثيرة لجزء من دول الخليج، من نوعF-1-SA على سبيل المثال، ومنظومات دفاع جوّيّ، من نوع THAAD مثلاً، وحتى أنها ستوفر أسلحة موجَّهة دقيقة precision-guided munition (عن بُعد أو ذات توجيه ذاتيّ). ولكن استعداد دول الخليج للتعاطي بطريقة فعّالة مع إيران متعلّقة أيضًا بمدى ثقتها بالتزام الإدارة الأميركية بتعهّدها الخروج دفاعًا عنها – وهو التزام قد يؤخذ في اعتبارات الولايات المتحدة في ماقبل الهجوم على إيران.

الشرق الأوسط الكبير هو المنطقة الأقل استقراراً في العالم، وسيظلّ هكذا لسنين طويلة قادمة. ولن يضيف استقراراً للمنطقة نقل مركز الثقل الدبلوماسيّ والعسكريّ الأميركي من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا أو لأسباب متعلقة بسياسة «الانطواء». علاوة على ذلك، بينما التحدّيات الاقتصادية والأمنيّة التي تطرحُها منطقة المحيط الهادئ معظمها تحدّيات للمدى البعيد، فإن التحدّيات التي المطروحة في منطقة الشرق الأوسط تبدو ذات طابع أكثر آنيّة.

تلخيص

بعد حربين كلّفتنا آلاف الأرواح وأكثر من تريليون دولار، آن الأوان للقيام ببعض «بناء الأمة» عندنا في الداخل. (الرئيس أوباما، المؤتمر الوطني الديمقراطي، أيلول ٢٠١٢)

الشرق الأوسط هو جبهة مركزية في التعاطي مع المخاطر المتوقّع أن تواجهها الولايات المتحدة، والاتجاهات البادية في هذا المجال قد ينتج عنها تصاعد في أهمية المنطقة كميدان حاسم في اعتبارات الأمن القوميّ الأميركي. والأمر غير الواضح هو مدى نجاعة الاستراتيجية الأميركية المتّبعة في السنوات الأربع الأخيرة، والمتّبعة اليوم، في مواجهة هذه التحدّيات. وسواء إن نجم الأمر عن رؤية سياسية يتبنّاها الرئيس أوباما أو عن الوضع الاقتصادي الأميركي أو عن خيبة أميركية من إخفاق سياستها في المنطقة، فالرسائل التي تبثّها الإدارة الأميركية نحو المنطقة تفيد بأنها لا تضع منطقة الشرق الأوسط في أعلى سلّم أولوياتها، خلافًا لفترات سابقة. ولكن حقيقة أن هذا التغيير في ترتيب أولويّات الولايات المتحدة سيُطبّق تدريجيًا على مدى عقد من الزمان تخفّف من حدّة تأثيره. ومع ذلك يُعتبر هذا تغييراً دراماتيكيًا قد تكون له إسقاطات بعيدة المدى على إسرائيل أيضًا، التي تشكل الولايات المتحدة بالنسبة إليها سندًا أساسيًا.

[مترجم عن العبرية. ترجمة رجاء زعبي– عمري]

الهوامش:

(1) . Charles Krauthammer, "Collapse of the Cairo Doctrine", The Washington Post, September 21, 2012, See also: "The Post-American Middle East", The Wall Street Journal, September 20, 2012; Ray Takeyh, "A Post-American Day Dawns in the Mideast", The New York Times, June 8, 2011.

(2) Leon Panetta, "US can Walk and Chew Gum at the same Time», Gulf News, December 27, 2012.

(3) Hillary Clinton, "America's Pacific Century", Foreign Policy, November, 2011.

(4) "Sustaining U.S global leadership, priorities for 21ST Century Defense", Department of Defense, January 2012; See also: "A Whole New Era", Interview with Leon Panetta, Foreign Policy, September 17, 2012.

(5) Robert Ross, "The Problem with the Pivot", Foreign Affairs, November/December 2012.

(6) Michael Levy, "Think Again: The American Energy Boom", Foreign Policy, July-August 2012

(٧) خطاب الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٣ أيلول ٢٠١٢.

(8) Jeffrey Goldberg, «The Middle East: Goodbye to all that», Bloomberg, September 5, 2012.

(9) "The Advantages of an Asserative China: Responding to Beijing's Abrasive Diplomacy", Foreign Affairs, March/ April 2011.

(10) Craig Whitlock, "Panetta Heads to Asia, as Obama Administration Makes Strategic Pivot", The Washington Post, November 13, 2012.

(11) Rod Nordland, " E6,#(« 584@!»O?5(*K-5»O,5-#)-(!». B0B»0)5#)-64A+»The New York Times, October 15, 2012.

(١٢) يوئيل غوجانسكي، الثورة العربية والثورة المضادّة السعودية، «عدكان استراتيجي» (المستجد الاستراتيجي)، مجلّد ١٤، عدد ٣، تشرين الأول ٢٠١١.

(١٣) في السنتين الأخيرتين وُجه نقد غير مسبوق في حدّته تجاه واشنطن من جهة مسؤولين سعوديين كبار، بسبب طريقة توجّهها نحو الأحداث في العام العربي. فقد صرّح هؤلاء بأن «سياسة خاطئة» تتّبعها الولايات المتحدة من شأنها أن تؤدي بالعربية السعودية إلى تبنّي سياسة مستقلة خاصّة بها، حتى ولو تناقضت مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. علاوة على ذلك، في شأن التهديد الإيراني، قال أحد كبار مستشاري العائلة المالكة السعودية إنه قد تبيّن أن الولايات المتحدة هي «شريك غير مخلص» وأن على العائلة المالكة أن تنظر في إنهاء الترتيب الحالي، ألا وهو «النفط مقابل الأمن».

(14) Tariq Alhomayed, "Living with Obama for another Four Years?" Asharq Alawsat, November 8, 2012.

(15) Obama: Egypt is not US ally , nor an enemy, BBC News, September 13, 2012.

(16) Richard Haass, "Bringing our Foreign Policy Home", Time, August 8, 2011; Michael. Mazarr, "The Risks of Ignoring Strategic Insolvency", The Washington Quarterly, fall 2012.

(17) Jackson Diehl, "How Obama Bungled the Syrian Revolution", The Washington Post, October 15, 2012.

(18) David Sanger, "Even with a 'Light Footprint' it's Hard to Sidestep the Middle East", The New York Times, November 17, 2012.

(19) International Energy Agency, World Energy Outlook, 2012. BP Statistical Review of World Energy, 2012. 20

(٢١) عاموس يَدلين ويوئيل غوجانسكي، «مضيق هرمز – التهديد والردّ»، عدكان استراتيجي (المستجد الاستراتيجي)، مجلد ١٤، عدد ٤، كانون الثاني ٢٠١٢.

(٢٢) يونَتان شِختِر، «إدارة أوباما بين نزع السلاح والردع»، نُشر في: «إميلي لانداو وتمار ملتس– غينزبورغ، محرّرتان (رؤية أوباما ونزع السلاح النووي، مركز أبحاث الأمن القومي، مذكّرة ١٨، أيار ٢٠١١).

(23) Robert Danin, "US. Shift to Mideast Crisis Management", Council for Foreign Relations, May 13, 2011.

(24) Kareem Fahim, "Militants and Politics Bedevil Yemen's New Leader", The New York Times, April 23, 2012.

(25) Conventional Arms Transfers to Developing Nations, Congressional Research Service, Report to Congress, August 24, 2012.